المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية - الدورة التاسعة

مفهوم «الثقافة السياسية» والثقافات السياسية في العالم العربي

11-12 آذار/ مارس 2023

ورقة مرجعية

اختار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الثقافة(ات) السياسية في العالم العربي موضوعًا للدورة التاسعة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك لأهمية هذا المبحث، ولأنه غاب عن الأجندات البحثية العربية على نحو لافت، من حيث هو مبحث علمي، له تحديدات، ومفاهيم، وإشكاليات ماثلة، وتوجهات ومقاربات، ومقولات تفسيرية، وما إلى ذلك. وقد كان يحضر، من حين إلى آخر، في سياق مستحق ولكنه سالب وسجالي، في التصدي لبعض الكتابات التي تعدّ ثقافةَ العرب متناقضةً مع الديمقراطية، بافتراض هيمنة الدين عليها، ولكنه يكاد لا يحضر في سياق موجب يتعلق بدراسات نظرية عن الثقافة السياسية، أو بتناول الثقافات السياسية القائمة ودورها. وإن كان ثمة بعض الإسهامات تنطلق في فهم المجتمع العربي من زاوية نظر ثقافية، سواء في عدّه أساسًا مجتمعًا بطريركيًا، أو دينيًا، فإنها، غالبًا، غير واعية بكونها تدرسه من زاوية الثقافة، ولا تتعامل مع هذه المسألة تعاملًا نظريًا.

وبغياب هذا المبحث، غاب كذلك ما تدور في دائرته من مباحث يفضي إليها، من قبيل علاقته بمواقف الفاعلين الاجتماعيين وسلوكهم السياسي، وتصنيف الثقافة السياسية بموجب الفئات الاجتماعية المختلفة التي تحملها، أو بموجب الأيديولوجيات والقيم السائدة، وغير ذلك.

ظهر مفهوم «الثقافة السياسية» في أواسط القرن العشرين، إلا أنّ جذوره ترجع إلى القرن التاسع عشر، مع ما قدّمته العلوم الاجتماعية الأوروبية من تصورات عن دور القيم في الفعل الاجتماعي، ومن ذلك بعض إسهامات سان سيمون، وأوغست كونت، وإميل دوركايم، ولاحقًا تالكوت بارسونز. والمنظّر الأكثر أهمية في تطور مفهوم «الثقافة السياسية»، بحسب ما يرى عالم السياسة الأميركي غابرييل آلموند، هو عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، الذي كشف كتابُه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** عن دور القيم الدينية في تطور المجتمعات الأوروبية نحو الرأسمالية. وقد استُعمِلت مقاربتُه في فهم تأثير نمط التدين في أنماط السلوك التي تعزز العقلانية الاقتصادية أو تعوقها، وقد سرّعت في فهم خصوصية البلدان البروتستانتية فيما يتعلق بالديمقراطية أيضًا.

غير أن المفهوم لم يُصَغ صياغة نظرية، إلا في العلوم السياسية الأميركية، وتحديدًا داخل حقل السياسة المقارنة، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. والمكان والزمان مهمّان، هنا، لفهم السياق الفكري الذي ظهر فيه هذا المفهوم، فهو لم يكن مجرد تعبير عن مقاربة جديدة في العلوم السياسية، تنتقل من دراسة المؤسسات، إلى دراسة العوامل المتصلة ببيئتها، من خارج المؤسسات، والتي تؤثر في السياسة وتسهم في صياغتها، بحيث تتصدر الثقافة والقيم هذه العوامل. وترتبط هذه المقاربة، أيضًا، بالمدرسة السلوكية الأميركية، التي دعت إلى إيلاء أهمية للسلوك الإنساني والاجتماعي (دور الفرد وسلوكه)، المحدّد بمنظومة من القيم والرؤى والأفكار Worldviews. غير أنها، من جهة أخرى، كانت تعبيرًا عن تبنّي منهجية مواجِهة للمنهجية المادية الاقتصادوية الماركسية (لا سيما في صيغتها السوفياتية)، التي أهملت جوانب القيم والثقافة، عبر ترسيمة مبسطة تقول: إن البنية الفوقية، التي تشتمل على عناصر الثقافة السياسية، هي انعكاس للبنية التحتية. ومن ثم، لا يمكن فصل صعود مفهوم «الثقافة السياسية» عن مناخ الحرب الباردة. وفي هذا السياق، ظهر كتاب عالمَي السياسة الأميركيَين، غابرييل ألموند وسيدني ڤيربا **الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس أمم**[1]، الذي يعدّ المرجع المؤسّس لمفهوم «الثقافة السياسية».

ومع ذلك، ينبغي التذكير بأن هذا السياق الفكري الذي ظهر فيه المفهوم، لا يعني أننا أمام مفهوم أيديولوجي. ومن ثم، لا يمكن الادّعاء أنّ المفهوم فقَدَ الصلاحية العلمية بانتهاء الحرب الباردة، بل إن تطوراته، منذ ظهوره، خضعت لسجال علمي. ومن ذلك أن المفهوم يتسم بسيولة عالية، تحدّ من قدرته على التفسير،

1 Sidney Verba & Gabriel Almond, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (California: Sage Publishing, 1963).

هذا فضلاً عن صعوبة أن تكون الثقافة عاملاً تفسيريًا وحيدًا، وأنه يتوقف على المعايير المنتقاة المستعملة في القياس، انسجامًا مع غلبة المناهج الكمية في العلوم السياسية الأميركية، وما يمكن أن يفضي إليه هذا من تعميم نتائج ذات طابع فردي، لتُقدّم بأنها عامة وكلّية. وقد شمل السجال «التحيز القيمي» للمفهوم، من جهة أن مقاربة الثقافة السياسية تميل إلى تبرير الوضع القائم، لأنه نتاج الثقافة السائدة، وكأنه يجب أن تسبق التغيير الاجتماعي عملية إعادة تربية أو تثقيف، وهذه غير ممكنة في الظروف القائمة، وهكذا يدور الحجاج في حلقة مفرغة. ومن الضروري الحذر من المقاربات التي تتعامل مع الثقافة بوصفها ظاهرة جوهرانية ثابتة، تشتق منها طبيعة الأنظمة السياسية في البلدان المختلفة، وهي المقاربات التي استدعت ردودًا حادة على هذا المفهوم.

لا بد، إذًا، من تخليص مفهوم «الثقافة السياسية» التحليلي من الثقافوية الأيديولوجية التي لا تختلف كثيرًا عن العنصرية.

ولكن، من ناحية أخرى، لم يعد ممكنًا تفسير العديد من الظواهر المتعلقة بأنظمة الحكم من دون أخذ عنصر الثقافة السياسية المهيمنة في الاعتبار، والثقافات السياسية القائمة؛ ومن دون التمييز بين الثقافة الشعبية وثقافة النخب، أو ثقافاتها.

وفي كل الأحوال، ومع ذلك، أصبحت التركة العلمية التي ارتبطت بظهور مفهوم «الثقافة السياسية» واحدة من الموضوعات القائمة في العلوم الاجتماعية، على نحو عام، وهي أن النظام السياسي لا يُدرس مجرّدًا، بوصفه نتاجًا مؤسسيًا، بل هناك عوامل وفواعل من خارج المؤسسات (ومن خارج الدولة)، مادية ومعنوية، اقتصادية وثقافية، تسهم في نشأته، والأهم من ذلك في ترسيخه ورسوخه. فمن الصعب أن يتجذر نظام سياسي ويستقر على المدى البعيد بالقوة فقط، إذا كانت الثقافات السياسية السائدة في أوساط النخب والجمهور متناقضة معه قيميًا.

وأكثر من ذلك، يرتبط هذا المفهوم بسؤال نظري أعمق، حتى وإن صيغ في سياقات معينة، فإنه لا يفقد أهميته النظرية والفكرية، وهو: ما علاقة الفعل السياسي، والموقف من طبيعة نظام الحكم السائد، بالأفكار والقيم والمعتقدات (الدينية والأيديولوجية) وبالتنشئة الاجتماعية؟ وإلى أي حد هو نتاج لها؟ وكيف تؤثر الثقافة السياسية في الحكم وأشكاله؟ وكيف تسهم العلاقات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية في عملية إنتاج القيم والأفكار والتصورات التي تحدد الفعل السياسي؟ وهل تختلف هذه باختلاف الثقافات والمجتمعات؟ أم أن الفروق أخذت تضعف في عالم التكنولوجيا والاتصالات الرقمية؟ هل يتجه العالم نحو ثقافة سياسية معولمة بهذا المعنى؟ أم أن الإحساس بالتهديد يدفع نحو سلوك دفاعي والانغلاق على النفس وإبراز الاختلاف والتمايز؟

في أواسط الستينيات من القرن العشرين، عرّف ألموند مع ڤيربا الثقافة السياسية بأنها «نمط محدد من التوجهات السياسية بإزاء النظام السياسي، بأجزائه المختلفة، والتوجهات إزاء دور الذات في النظام»[2]، ثم عاد ليوسّعه، بالتعاون مع بينغهام باول، ليصبح «نمطًا من التوجهات الفردية إزاء السياسة، يشترك فيها أفراد النظام السياسي. إنها العالم الشخصي، الذي يكون أساسًا للأفعال السياسية، ويعطيها معنى. وهي تتضمن التوجهات المعرفية، والتوجهات العاطفية، والتوجهات التقييمية»[3].

---

2 Ibid., p. 12;

وكان ألموند قد باشر بتعريف "الثقافة السياسية" منذ أواسط الخمسينيات، وذلك في دراسته:

Gabriel A. Almond, "Comparative Political Systems," *Journal of Politics*, vol. 18, no. 3 (August 1956), p. 3; Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell Jr., *Comparative Politics: A Developmental Approach* (Boston: Little Brown and Co., 1966).

3

أو لِنَقلْ إن الثقافة السياسية هي «تلك القيم التي تعزز أو تضعف (تدعم أو تقوّض) منظومة معينة من المؤسسات السياسية»[4] كما كتب عزمي بشارة، الذي شدد من ناحية أخرى على أن ما تبرزه نظرية التحديث من عناصر الثقافة المساندة للديمقراطية هو نتاج عقود وقرون من تطور الديمقراطية، وليست شرطًا مسبقًا لها، ورفض جوهرانية الثقافة، ليدمج مبحث «الثقافة السياسية» في مبحث «النخبة». ففي كتابه **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، وانسجامًا مع تحفظه على فكرة بعض الحداثويين بأن ثقافة عموم الشعب تعوق عمليات الانتقال الديمقراطي، ورفضه فكرة أنها تتحمل مسؤولية فشلها في الحالة العربية، كان يتحدث، باستمرار، عن «الثقافة السياسية للنخب» الحاكمة والمعارضة ودورها في عملية الانتقال الديمقراطي[5].

ومن نافل القول أن نشير إلى أنه لا توجد ثقافة سياسية واحدة، بل هناك ثقافات سياسية متعددة ومتنوعة بتعدد المجتمعات وتنوعها، وداخل المجتمع العام الواحد نفسه، يمكن الحديث عن ثقافة الشباب، وثقافة النخبة، وثقافة المهمشين، والثقافة الذكورية، وثقافة المجموعات الإثنية، وما إلى ذلك. كما أنّ الثقافة السياسية متغيرة متبدلة، وليست ثابتة.

إنّ تحديدًا لـ «الثقافة السياسية» بهذا الشكل، لم تجر دراسته في الثقافة العربية، أي دراسة الثقافة السياسية استنادًا إلى هذه المرجعية النظرية، الواضحة والمحددة.

ربما يكون قد جرى، عربيًا، دراسة الثقافة السياسية تحت عناوين أخرى، منها «المخيال السياسي»، و«دور الدين في السياسة»، و«سياسة الثقافة»[6]، و«الفكر السياسي للأحزاب والحركات الاجتماعية - السياسية»؛ وهذه كلها مباحث تتضمن دور القيم والمعايير في السياسة.

ولعل المفهوم الأهم الذي قد يكون جرى دراسة الثقافة السياسية في العالم العربي من خلاله هو مفهوم «الأيديولوجيا»، مع الوعي بالتفريق النظري بين مفهومَي «الثقافة السياسية» و«الأيديولوجيا»، من جهة أن الأخيرة ليست مجرد مجموعة من القيم والاتجاهات والمعتقدات والمواقف الجمعية تجاه الفعل السياسي، أو الحكم تحديدًا، بل هي أفكار مذهبية يرى معتنقوها أنها تحقق المجتمع الأمثل أو الأفضل إذا ما طبّقت في الواقع. ومن ثم، الثقافة أعم من الأيديولوجيا، والثقافة السياسية أعم من الأيديولوجيا السياسية. لدى غالبية الناس أفكار وقيم تسهم في تحديد مواقفهم السياسية، ولكنها لا تنتمي، بالضرورة، إلى أيديولوجيا محددة أو أكثر. ولهذا نقول إن الثقافة السياسية التي تسهم في تحديد سلوكهم السياسي، هي أوسع من الأيديولوجيا، سواء أكانت حاكمة أم لا. ولا شك في أن الثقافات السياسية تتأثر بالأيديولوجيا السائدة.

إن الاهتمام بثقافات مميزة للجماعات أو بنائها، أدى إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم والمسلّمات الثقافية السياسية السابقة عن السياسة. ومع أننا نشخّص فجوةً عربية في دراسة الثقافة السياسية، يبدو لنا أنّ من الممكن إعادة بناء هذه المباحث أو أجزاء منها بوصفها مباحث ذات صلة بالثقافة السياسية.

إن لدراسة «الثقافة السياسية» في السياقات العربية أهميةً كبرى، مقارنةً بسياقاتٍ دولية أخرى، من جهة أنها تتبوّأ صدارة تفسيرات «استعصاء» البلدان العربية على التحول الديمقراطي، لا سيما في أدبيات الانتقال الديمقراطي، بصيغة «الاستثناء العربي»، أو «الاستثناء العربي - الإسلامي». وإن كانت بعض عناصر هذه التفسيرات تجد لها قرائن في السياقات العربية، من مثل سيادة «خطاطة الشيخ والمريد»، وثقافة

---

4 عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 135.

5 عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

6 مفهوم ينشغل بدور المؤسسات الحزبية والسياسية والاجتماعية والتربوية في توليد معانٍ ثقافية وأيديولوجية سياسية جديدة، تسعى إلى الهيمنة الثقافية.

الجماعة في مقابل ثقافة الفرد، والأبوية والأبوية الجديدة، وفقه «الفتنة» و«الخروج»، وما إلى ذلك، فإنّ هذه التفسيرات لتعثّر الديمقراطية عربيًا تظلّ اختزالية، بسبب تعقّد عمليات التحول الديمقراطي المركّبة، وغياب أيّ حتمية في عملية التطور الثقافي، هذا فضلًا عن أنّ الثقافة السياسية الديمقراطية لا توجد بشكلٍ مسبق للتحول الديمقراطي *ante ex*، بل تنبني في غمار عملية التحول، وفق مبدأ «التعلم بالممارسة»؛ وهو ما تعبّر عنه سارة يركيس في الحالة التونسية بقولها: «تبني تونس سفينة الديمقراطية وهي تُبحر»[7]. ولاَ اكتشاف في ذلك، فهذا ما جرى في جميع الديمقراطيات التاريخية التي تطورت تدريجيًا، وتطورت معها الثقافة المساندة لها، وتؤكّده أيضًا المخاضات المعاصرة التي تشهدها العديد من البلدان العربية، والتي تؤشّر على تحوّلاتٍ ثقافية مهمة لدى الأجيال الناشئة.

وأبعد من ذلك، من المهم النظر في مسألة «الثقافة السياسية في العالم العربي»، ودرسها، وتحليلها، في مقارباتٍ علمية متخصصة ومتقاطعة وعابرة للاختصاصات، لتسليط الضوء على جوانبها المركّبة، والإسهام في إغناء الفهم العربي بشأنها.

من هنا، يدعو المؤتمر، الذي يعتزم المركز العربي تنظيمه، إلى العودة بدراسة الثقافة السياسية العربية إلى الحدود الأكاديمية، بعيدًا عن الاستعمال المرسل وغير المنضبط للمصطلح، إلى جانب دمج المباحث السالفة، التي نرى أنها يمكن أن تُدمَج في هذا المبحث.

إن مثل هذا المسعى ليس مجرد تمرين، يطبّق مفهومًا نظريًا عالميًا على مادة عربية، بل إنه يحاول أن يستكشف، بشكل منهجي وعلمي، إلى أي حد أثّرت الثقافة السياسية في التجربة السياسية العربية الحديثة والمعاصرة، وتفاعلت معها، نظامًا ومؤسساتٍ. وهذه التجربةُ تشمل حقبًا من نفوذ كبير للأحزاب الأيديولوجية (اليسارية، والقومية، والإسلامية)، والتي كان مشروعُها السياسي يقوم على أساس حزم من القيم والأفكار.

وبالمقابل، يمكن أن تفضي دراسةُ الحالة العربية إلى العودة إلى النظرية العالمية، مرة أخرى، ومراجعتها.

المحاور

- المقاربات الثقافية للظاهرة السياسية وموقعها من المقاربات النظرية الأخرى: المؤسسية، الاختيار العام، وغير ذلك.
- مراجعة نظرية نقدية لمفهوم «الثقافة السياسية».
- الثقافة السياسية والمفاهيم القريبة: الأيديولوجيا، الرأي العام، ...
- تصنيف الثقافة السياسية.
- قياس الثقافة السياسية.
- «الثقافة السياسية» في التطبيق: كيفية دراسة الثقافة السياسية منهجيًا.
- الثقافة السياسية، متغير تابع أم مستقل؟
- تكميم الثقافة السياسية وإشكالاته المنهجية.

7 Sarah Yerkes, "The Tunisia Model: Lessons from a New Arab Democracy," *Foreign Affairs* (November/ December 2019), pp. 67 - 72.

- التغيرات في الثقافة السياسية وكيفية قياسها.
- الثقافة السياسية ومبدأ كونية القيم.
- الثقافة السياسية والنظام السياسي.
- السلوك السياسي للأفراد والجماعات.
- الثقافة السياسية في المجتمعات المتجانسة وفي المجتمعات المتعددة الإثنيات.
- النخبة وثقافتها: كيف تتشكل؟
- الثقافة السياسية والهوية.
- علاقة الثقافة السياسية بالهوية الوطنية الجامعة.
- الثقافة السياسية وشرعية الدولة.
- الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي.
- الثقافة السياسية والعنف السياسي.
- الثقافة السياسية والاستقرار السياسي.
- الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية.
- الثقافة السياسية والعولمة: أثر وسائل الاتصال الجديدة في تشكيل الثقافة السياسية.
- هل ثمة ثقافة سياسية فرعية؟
- أثر المؤسسات والنظم والممارسات والصراعات وعمليات التغيير في الثقافة السياسية.
- الثقافة السياسية وقضايا الاندماج.
- هل استعمل الباحثون العرب المقاربات الثقافية لفهم الظواهر السياسية؟
- مراجعة للأدبيات العربية عن الثقافة السياسية.
- معالم الثقافة السياسية الراهنة في العالم العربي.
- مصادر الثقافة السياسية الراهنة في العالم العربي.
- تصنيف الثقافة السياسية في العالم العربي.
- الثقافة السياسية ومؤشرات الرأي العام العربي (نموذج المؤشر العربي).

- أثر الثقافة السياسية في الفعل السياسي عربيًا.
- أثر الثقافة السياسية في حركات وعمليات التغيير السياسي والتحول الديمقراطي خلال موجتَي 2011 و2019.
- ثقافة النخبة والتحول الديمقراطي.
- الثقافة السياسية وتشكّل رأي عام مناصر للسلطويات أو معادٍ لها، ما بعد ثورات 2011.
- الثقافة السياسية في العالم العربي والمؤثرات العالمية.
- الثقافة السياسية والموقف من الأقليات.
- السياسات التعليمية والثقافة السياسية.

نواظم المشاركة في المؤتمر

1. تستقبل اللجنة العلمية المقترحات البحثية (1000 - 1500 كلمة) التي تتميز بمعالجات بحثية جديدة لموضوعها، أو تقدّم قيمًا ونتائج بحثية مضافة في حقل موضوعها، وذلك وفقًا لمواصفات المقترح البحثي التي يعتمدها المركز العربي، في موعد أقصاه 15 كانون الأول/ ديسمبر 2021.
2. يُرسَل المقترح البحثي مع نسخة من السيرة الذاتية، عبر البريد الإلكتروني، إلى العنوان الإلكتروني: annualconference@dohainstitute.org
3. يستعرض المقترح البحثي المخطط الأساسي للبحث، ويشمل: فرضية البحث، والإشكاليات الرئيسة التي يروم معالجتها، وقضاياه، ومنهجه، ومراجعه ومصادره.
4. تجيب اللجنة العلمية الباحثات والباحثين، الذين أرسلوا مقترحات بحثية، بالقبول أو الرفض، في موعد أقصاه 1 كانون الثاني/ يناير 2022.
5. تستقبل اللجنة العلمية البحوث الكاملة (6000 – 10000 كلمة)، التي كانت قد وافقت على مقترحاتها، متقيدةً بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز، في موعد أقصاه 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022.
6. تخضع البحوث المنجزة كافةً للتحكيم المسبق، بمساعدة لجنة علمية مختصة. ولا تعني موافقة اللجنة على المقترح موافقة نهائية على مشاركة البحث الذي تقرّه اللجنة بعد إنجاز الورقة البحثية الكاملة.
7. يتولى المركز العربي تغطية نفقات الانتقال والإقامة للباحثات والباحثين الذين قُبلت بحوثهم للمشاركة في المؤتمر، ولا يمنح أيّ مكافأةٍ عن أيّ بحث يقدَّم في المؤتمر. وتُعدّ البحوث ملكية فكرية للمؤتمر، وجرى التقليد على نشرها في دوريات المركز و/ أو في كتاب المؤتمر.
8. تُعدّ البحوث كافةً متنافسة لنيل الجائزة العربية لتشجيع البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلّا إذا رغب المشارك في المشاركة البحثية في المؤتمر فقط، دون أن يدخل في منافسة الجائزة، وعبّر عن ذلك برسالة تُرسَل مع البحث عند اكتماله.